خبير قانوني: الأغلبية البسيطة تكفي للإقالة

مجلس بغداديتهم "السابق"بعرقلة الخدمات

سلاماً باعراق

ذهبت في مهب الريح

فحأة و حدت الشعو ب العريبة، و كذلك حكامها، انها أمام امتحان

بفعل هبوب الرياح الشعبية الساخنة فصار احدهم لا يرتجف لأنه يخاف، بل يخاف لأنه يرتجف، حسب قول عمنا فرويد. قصة الثعلب الذي كان يرعب الحمامة فترمى له بواحد من أفراخها لعلها تسلم على الباقي منهم، فهمت اللعبة من يوم

يا لها من هزة عنيفة تجاوزت السطح إلى العمق فمزقت كل المفردات والشعارات الكاذبة التي قيد بها الشعب نفسه مستجيبا لرغبة الجلاد. كلمات كانت تخيف فصارت تخاف. جربها أصبحات زين العابدين فاتاه البرد: "طز". عاد بها عمر سليمان لينقذ سيده مبارك فانكسرت ذليلة أمام أصوات الثائرين فلم يجد غير أن يأتي، هو الآخر، منكسرا معلنا بنفسه

قالوا للشعب إن الثوار لا يمثلون الأغلبية. وهذه أولى كلمات الحق التي يراد بها باطل. لا توجد ثورة شعبية بتاريخ العالم شارك بها الشعب كله. ثمانية ملايين بمصر حررت ثمانين مليونا. أي بنسبة ١٠٪ فقط.

وهنا في العراق نجد من يحارب كل ألوان العزف بحجة انه حرام، إلا إذا جاء على مقام "الأغلبية" فهو حلال. هذا الفهم الأعمى لمعيار الأقلية مقابل الأغلبية لو طبقناه حتى على ثورة الإمام الحسين لفقدت شرعيتها. لم يكن أصحابه أكثر من سبعين ووقف لوحده أمام دولة عظمى. فعن أي أغلبية

ايه؟ لقد عبروا بحس شعبي صادق عما كان يقوله الثائر مارتن لوثر كنج. قال: "لا تنسوا أن كل ما ارتكبه هتلر أثناء الحرب الثانية كان طبقا للقانون". المعنى أن أي فعل يتخذ طبقا للقانون لا يعنى انه صحيح.

الضحايا التي ملأت بطن ارض العراق بالقبور الجماعية كانت تقتل بقانون. يكفى أن محكمة الثورة، السيئة الصيت، كانت تحكمها قوانين.

حكم من يستعمل سنن الطاغية لنشر الظّلام في عراق اليوم مستهديا بقوانين حملة صدام "الإيمانية"؛

المحمد على الموصلي:

■ هاشم العقابي

جديد. تلك الشعوب التي أثرت السكوت قرونا متحججة بقاموس طويل من الأعذار والأمثال والقصائد، التي تقتل في النفس كل أمل، صار صعباً عليها أن تُجد عذرا واحدًا أو مثلًا

والحكام، أيضاً، سقطت عن وجوههم الجامدة كل طبقات الجليد قرر "ابو العزيزي" أن يحرق نفسه قربانا للحمائم كي تصير

ثم قالوا قانون. رد المصريون: وإيه يعني؟ قانون ايه وبتاع

ما ينطبق على هتلر ينطبق على صدام وكل الطغاة. كل

وان كان للطاغية عذره في استخدامه القانون ذريعة للقمع والقتل والدمار لانه مستبد، وماذا نتوقع من مستبد؟ فما هو

الجواب سيجده القارئ اللبيب في هذا الموال للشاعر عبو

دنياك هذا وضعها من الأزل ما تو توهب و تسلب شدید لو احکمت ما تو مرت على اجيال وفنتهم غدوا ما تو وحنا ندور بها انس الزمان وراح ونريد منها الاماني والامان وراح كلما اجا العين اذانا ومات وراح العن يجينا ينسينا الذي ماتوا

ونواب يهددون: البرلمان سيطيح بمجالس متلكئة

شىدد عدد من البرلمانيين على أن التظاهرات التي تجتاح البلاد في الوقت الراهن جاءت نتيجة لتقصير السلطات الاتحادية والمحلية في تقديم أهم الخدمات إلى المواطن العراقي، فيما أكد مجلس محافظة بغداد على أن انعدام الخدمات في العاصمة جاء بسبب التركة الثقيلة للمجلس

إلى ذلك قال نائب رئيس مجلس محافظة الديوانية عواد الناعمي، إن بعض أعضاء المجالس البلدية في المحافظة يجهلون القراءة والكتابة، فيما اتهمت محافظة بابل الحكومة المركزية بالاستبداد وعدم إعطائها حقوقها الدستورية.

النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان السراج أشبار في اتصال هاتفي مع المدى" إلى أن هذه التظاهرات تعد نتاجا للعملية السياسية الديمقراطية، موضحا أن الدستور كفل حق التظاهر ورفع الشعارات للمطالبة بتحسين

وأضاف السراج أن هذه التظاهرات من شأنها أن تكشف كل المقصرين وتنقل الكرة إلى مجلس النواب كي يقول كلمته في هذا الخصوص، مستدركا بالقُول لكن يحب أن يكون هذالك تعامل ايجابي مع هذه التظاهرات بمزيد من الخبرة والحنكة من اجل معرفة المطالب.

واعرب السيراج عن تصوره في أن تشكل هذه التظاهرات نقطة فأصلة في تاريخ العراق والمنطقة على اساس انها تعيد الثقة مابين الشارع العراقى المستؤولين عن المشبهد السياسي والاقتصادي، مضيفا ان المتظاهرين الأن بانتظار الرد المناسب من قبل الحكومة على هذا الأمر.

وانتقد السراج مجلس النواب لتأخره فى تنفيذ مطالب المتظاهرين، موضحا انه كان الأجدر به تنفيذ هذه المطالب قبل أن تحدث التظاهرات كونه يعلم بما في الشارع العراقي، مشددا على

أن البرلماني لديه من المخصصات ما يكفى لإعالته شخصيا فضلا عن توفير بعض الأمور لأبناء شبعه.

وعلى ما يقول السيراج فان أعضاء

المجالس المحلية والبلدية يتحملون الوزر الأكبر في نقص الخدمات، متابعاً أنهم عادةً ما يتذرعون بقلة التخصيصات إلا أنهم لم ينفذوا أي مشروع حتى وان كانت المخصصات وانتقد السراج عمل أمين بغداد صابر

العيساوي، مبينا أن التظاهرات التي خرجت لإقالته هي مسألة قد تكون طسعية، نظرا لتقصيره في أداء مهامه الوظيفية، مشددا على أن تأجيل انتخابات المجالس البلدية كان له الأثر الكبير في نقص الخدمات في البلاد.

القانون حاجم الحسني أشار في تصريح سابق لـ"المدى" إلى إن تظاهرات التى تعصف بها البلاد لقت البرلمانيين والحكومة درساكى يلتفتوا إلى هموم الشعب العراقي. وأضاف الحسنى أن على السياسيين والحكومة بالتحديد عدم التحرج والاستياء من غضب الجماهير عليها،

بل على الحكومة أن تفهم مطالبهم

سيما وإنهم لم يطلبوا تغيير النظام

وكان المتحدث باسم ائتلاف دولة

بقدر ما هي مطالب طبيعية. وشيدد الناّئب عن الائتلاف الوطني حبيب الطرفى على أن التظاهرات قد تضع المسؤولين أمام الأمر الواقع وبالتالي يرضخون إلى المطالب

المجلس الإسلامي الأعلى في اتصال مع "المدى" أن التظاهرات تعد وسيلة حضارية للتعبير عن المطالب الشعبية، محذرا في الوقت نفسه ان تستغل هذه التظاهرات من بعض الجهات لتمرير بعض الأجندات الخارجية، مؤكدا أن الكرة الأن في ملعب البرلمان وسيقول كلمته ليرفع الحيف عن المواطن العراقي، معتبرا خروج توصية من

مجلس النواب بإقالة أعضاء مجلس

وأضاف الطرفي وهو قيادي في

محافظة معيناً بالأمر الوارد في حال ثبت تقصيره اتجاه الشعب. من جانبها ألقت مجالس المحافظات باللوم على ضعف التخصيصات المالية، وقالت عضو مجلس محافظة بغداد إيمان البرزنجي في اتصال

هاتفی مع "المدی" إن سبب نقص الخدمات في العاصيمة هو ضعف الميزانية، مبينة أنها أنقصت ١٠٠ مليار دينار فأصبحت ٥٣٧ مليار دينار وهو مبلغ لا يكفى للنهوض

في حين اعتبر محافظة بابل بالوكالة صادق رسول المحنا أن مسألة الاستقالة طبيعية في حال عجز الحكومة المحلية في انجاز واجبها.

وأضاف المحنا في تصريح لـ"المدى" أن المطالبة بتحسين الخدمات هي أمر طبيعى كونها متردية وبشكل كبير، متهما حكومة المركز بالاستبداد تجاه الحكومات المحلية فهم لم يقوموا بصرف الأموال اللازمة لتمويل الخطة التنموية، متابعا أن على الحكومة

مجلس المحافظة إنما من اختصاص مجلس النواب، خصوصنا وان منالك أعضاءً في البلدية لا يعرفون الكتابة والقراءة، معتبرا استبدالهم بضرورة الوطنى، منتقدا هو الآخر ضعف التخصيصات المالية التي حالت وبحسب الناعمي دون انجاز الكثير من المشاريع الخدمية.

وعن الجهة صاحبة الصلاحية في إقالة أعضاء مجلس المحافظة يقول الخبير طارق حرب إن لمجلس النواب حق حجب الثقة عن أعضاء المجالس المحلية والبلدية بالأغلبية البسيطة للحضور شريطة اكتمال النصاب.

المركزية العمل إلى حانب المحلدة ولا

تتركها كما كان في الحكومات السابقة،

مشككا في الوقت نفسه أن يحدث أي

تغيير في نهج عمل الحكومة الحالية،

مشيددا على انه لو كانت الاموال والصلاحيات وفق قانون ٢١ لحدث

تغيير كبير في مستوى الخدمات

داخل المحافظة، محملا اعضاء مجالس

المحافظات جزءا من المسؤولية كونها

لا تمتلك الخبرة الكافية في إدارة

وبدوره نفى نائب رئيس مجلس

المحافظة الديوانية عناد الناعمي أن

تكون التظاهرات التي خرجت في

محافظته تهدف إلى إقالة مجلس

وتابع الناعمي في حديث لـ"المدى"

أن مطالب جماهير الديوانية تنحصر

في إقالة المجالس البلدية، موضحا

أن كتابا رسميا تسلمته المحافظة من قبل المتظاهرين يقضي بهذا الأمر،

مشددا على أن هذا ليس من صلاحية

وأوضيح حرب لاللدي أن ثقافة الاستقالة غير موجودة لدى اغلب المسؤولين العراقيين، وبالتالى أما البقاء في المنصب مدى الحياة أو الإقالة، وتكون هذه الإقالة في حال التقصير في أداء المهام الوظَّنفية، واصفا تقديم الخدمات من المواطنين بالواجب الاساسى للمجالس البلدية والمُحلية، وان هذا الامر يعد السبب الرئيسي في وجوب أن يقوم مجلس النواب بحجب الثقة عنهم.

"الإصلاح" تتحسب للتظاهرات.. والعدل تنقل السجناء إلى محافظاتهم

سساحة التحرير تتحول إلى مسزار يومى للمحتجين

□ بغداد / هشام الركابي

وجه وزير العدل حسن الشمرى، دائرة الإصلاح العراقية بضرورة مراعاة محل سكن عوائل المعتقلين في حالة إيداعهم في اقسام

جاء ذلك على خلفية تكرار مطالبة ذوي المعتقلين في عموم البلاد بإيداع أبنائهم في سجون محافظاتهم لتخفيف اعباء السفر والتبعات المادية المترتبة عليها، ومراعاة للجوانب الإنسانية المتعلقة بهذا

وابلغ مصدر في الوزارة "المدى" نقلا عن الوزير انه أكد على العمل لجرد أسماء النزلاء ومحافظاتهم لنقلهم الى السجون والمعتقلات القريبة من محل سكناهم. مبينا أن عملية الجرد جارية الأن بين الوزارة والسجون الإصلاحية في المحافظات.

يشار إلى أن وزارة العدل بدأت مؤخرا بتفعيل عمل دوائر الإصلاح وتطوير السجون وتوسيعها بموجب أنظمة دقيقة، إذ أعلنت دائرة الإصلاح العراقية أنها تعتزم نصب شبكة اتصالات الكترونية محمية

تربط جميع السجون. وقال مصدر في وزارة العدل إن اجتماعا تم عقده مع مدراء أقسام الدائرة تقرر فيه نصب شبكة اتصالات الكترونية (منظومة مراقبة متطورة) محمية تربط جميع السجون والتعاقد مع وزارة الاتصالات لإتمام هذا المشروع.

وأضاف أن الأولوية في مشاريع الإنشاءات تركزت على تطوير سجون التاجي، بغداد المركزي، الكرخ، مجمع سجون الرصافة وتوسيعها، والاهتمام بالجانب الانتاجي والفني بانشاء ورش تأهيلية مثل الخياطة والنجارة والحدادة.

واكدان الوزارة وجهت أيضا بإعادة تأهيل وإصلاح سجن الناصرية

المركزي على مراحل وايصال طاقته الاستيعابية الى ٥٠٠٠ نزيل وجعله السجن المركزي الرئيس في الجنوب. واوضح انه تم الإيعاز إلى إدارة سجن البصرة المركزي بترميم

بنايته وإصلاحه بما يتلاءم مع احتياج السجناء والموقوفين فيه، وإنشاء ورش تأهيلية تعمل على تطوير القابليات المهنية والإنتاجية للنزلاء. وأفاد أن الاجتماع تناول تصنيف النزلاء وفصل الموقوفين عن المحكومين والعمل على أن يكون العام الحالي ٢٠١١ عام حسم لقضايا الموقوفين، بالإضافة إلى التركيز على تسليم النزلاء الأحداث إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتسلم النزلاء البالغين من دائرة إصلاح الأحداث.

يما يشكك مسؤولون في الحكومة ووزارة حقوق الإنسان العراقية بدقة وصحة المعلومات التي جاءت في تقرير منظمة العفو الدولية الأخير المتعلق بالأوضاع في السجون العراقية، تصاعدت الدعوات

لتشكيل مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان في العراق. وكانت منظمة العفو الدولية قالت إن العراق يُدير سجونا سرية يتعرض فيها السجناء لعمليات تعذيب روتينية من اجل انتزاع اعترافات يتم استخدامُها لإدانتهَم. سعيد بوِّمدوحة الباحث في قسم الشرق الأوسط في منظمة العفو

الدولية أعرب عن قلق المنظمة الدولية إزاء استمرار عمليات التعذيب والانتهاكات في السجون العراقية واستخدام إفادات المعتقلين التي أُخذت منهم تحت التعذيب لإدانتهم.

بومدوحة بين أن المنظمة نشرت تقريرها هذا في وقت يقدم فيه حاليا بعض المعتقلين الذين تم تعذيبهم في السابق إلى المحاكمة. تحسين الشيخلي مستشار وزارة الدولة لشؤون الناطق باسم الحكومة أكد لإذاعة العراق الحر أن الحكومة العراقية تنظر باهتمام لهذه التقارير الدولية وهي تدرس التقرير الأخير لمنظمة مراقبة

حقوق الإنسان الدولية وستدرس ما ورد في منظمة العفو الدولية ذكرت في تقريرها أن نحو ثلاثين ألفا مِن الرَّجال والنساء ما زالوا رهنَ الاحتجاز في العراق، ويقطنُ بعضَهم في سجون سرية تُديرها وزارتا الدفاع والداخلية. لشيخلي نفى وجود سجون سرية في العراق لافتا إلى أن كافة السجون العراقية خاضعة لرقابة وزارة العدل وإشرافها ووزارة

حقوق الإنسان والمنظمات الدولية.

وكالة رويترز للأنباء نقلت عن مسؤولين امنين ومعتقلين سابقين ومحامين قولهم إن معتقلين في السجون العراقية يتعرضون وبشكل منظم إلى التعذيب على يد قوات الأمن لغرض الحصول على اعترافات منهم.

تقرير منظمة العفو الدولية أحصى شهادات تم جمعها على مدى السنوات الماضية تُشير إلى ضروب التعذيب المختلفة.

قل ودل

■ بعد مرور شهر على تشكيل

الحكومة التى وصفت بالمشاركة الوطنية اعتبر مستشار القائمة العراقية هانى عاشور وجود وزراء من قائمته لا يعني أن الشراكة

الوطنية قد تحققت، مشيرا إلى أن

العملية السياسية العراقية في مأزق

كبير لم تشهده في وقت سابق ربما

يدفع لتغيير خارطة التحالفات.

عاطلون يعاودون مطالبة الحكومة بفرص عمل

□ بغداد/ قتيبة حامد

تظاهر اليوم عشرات المواطنين في ساحة التحرير فى بغداد مطالبين الحكومة برفع الجور والظلم عن المواطنين وتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل ومطالب أخرى

محمد على وهو الناطق باسم التظاهرة التى سميت بتظاهرة التغيير أشار إلى أن السبب الرئيسي الذي دفعهم للتظاهر هو رفع الظلم عن المواطن العراقي الذي عانا كثيرا من ظلم الساسة والمسؤولين الذين لا يعلمون مدى معاناة هذا الشعب لتمتعهم بملذة الحياة، فهم بعيدون تماما عن الشعب وعن الفقراء فيه بسبب ما يمتازون به من رواتب ضخمة وفي اغلب الأحيان خيالية.

وأضاف علي أن خروجهم جاء أيضا لتأكيد وجودهم، فضلا عن رفع البطاقة الصفراء، معتبرا أن فرصة الساسة تعد الأخيرة لهم للقيام بواجبهم اتجاه الشعب.

و اعتبر علي أن مطالب التظاهرة تمثل السط حقوق الحياة في العيش خاصة وان البلد غنى وملىء بالثروات، مطالبا بتحسين الواقع الخدمي كالكهرباء والماء ورواتب للفقراء فضلا عن حق الشعب في النفط الذي يتمتع به الساسة دون ان يلتفتوا الى هذا الشعب المظلوم.متابعا انه بعد ان استبشر المواطن خيرا بالحكومة الجديدة اكتشف



ملف الخدمات لا يزال يؤرق قطاعات واسعة من العراقيين

صححه ومثالية للشعب فالبطالة مستشرية بعد ذلك زيف اكثر ما كانوا ينادون به خلال و الفساد حاضر وبقوة. فترة الانتخابات، معتبرا تشكيل الحكومة ياسر جاسب وهو من أهالي المدينة قال بأننا من ٤٣ وزارة هي سابقة تاريخية لم يشهد لها مثيل فكل هذه الوزارات لم تقدم خدمة

المديرالعام

غادة العاملي

جئنا إلى ساحة التحرير ليعرفوا أن العراقيين

لاتكمم أفواههم وكوني عراقيا وتهمني مصلحة بلدي أطالب برفع الجور والظلم عن هذا الشعب فانا مثلا إنسان عاجز أعاني من عجز كلوي وصرع ولا استطيع العمل فأين هي الحكومة منى وأين هي أيضًا من غيري من الذين يعانون معاناة قد تكون اكبر مني فأطالب بتوفير رواتب للفقراء وتوفير علاج للمرضى وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة، والالتفات إلى هذا الشعب بدل من أن يراعون مصلحتهم ومصلحة أحزابهم فقط. هذا ولم تقتصر التظاهرة على بغداد فقط بل

جاء الكثيرون من محافظات أخرى فالمواطن احمد خضير جاء من محافظة الموصل فقال جئت من الموصل وتحملت مشقة السفر من اجل الوقوف مع ابناء شعبنا العراقي الأبي ومن اجل أن نوصل صوتنا إلى الحكومة فشعبنا يعانى من بطالة وفساد كبيرين وواقع خدمي سيئ جدا ولا يرتقي مع اسم وتاريخ هذا البلد ومواطنيه الذين عانوا ما عانوا من ظلم الحكومة السابقة والحاضرة فمتى نعيش مثل باقى لبشر فهل الـ١١الفا والزيادة في الحصة التموينية التي اقتربنا من نسيانها لشحة موادها تتناسب مع حجم ثروة هذا البلد فعلى الاقل يجب توزيع ١٠٠دولار لكل مواطن وتنظيم الحصة

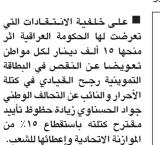
من جانبها كان للمرأة دور كبير ومهم في التظاهرة حيث قالت إحداهن وهي إنعام

وحيد التي تغيبت عن عملها لكي تشارك في هذه المظاهرة $^{''}$ إنا احدى المواطنات العراقيات مثلى كمثل باقى أفراد شعبى أطالب بالعيش الرغيد وأطالب بحصة في النفط الذي لا نعلم أين تذهب أمو اله فبعد أن انتخبنا الحكومة تأملنا فيها خيرا، ثم رأينا أن الحكومة بدأت تنتقم من الشعب فراتبي هو ٥٠٠ الف دينار عراقي منها ٤٠٠ ألف للإيجار والباقي للاشتراك الشهري للمولد المُحلي للمنطقة التي اسكن فيها قُمن أين اعيش وأين هو الإنصاف"

وقال احد المنظمين لهذه التظاهرة أن التظاهرة خرجت من اجل البحث عن حقوق المواطنين التي يتمتع لها المسؤولين من دون الانتباه إلى أبناء هذا البلد، أما أهم مطالبنا فهي توفير فرص عمل أو ضمان البطالة وتوفير كافة مفردات البطاقة التموينية والغاء قانون الضرائب وتحسين الخدمات وتوسيع الحريات وملاحقة المفسدين والقضاء على الفساد الذي اصبح كبيرا جدا في بلدنا فحسب الإحصائيات الدولية أصبح العراق البلد الأول في الفساد الإداري والمالي وثلث الشعب العراقي يعيش تحت مستوى خط الفقر، فمطالبنا بسيطة هي خبز وحلية وكرامة وإيقاف حملات الاعتقالات العشوائية التي يقوم بها الحكومة من دون وجه حق والتحقيق في قضاياهم واخرج



هانی عاشور



لمنصب نائب رئيس الجمهورية

وهو ما أكد عليه النائب عن التحالف

الوطنى عزت الشابندر، موضحا أن

رئاسة الجمهورية لم تعد بحاجة

إلى نواب لان مواقعهم ارضائية

لاستكمال التوافق، عادا التصويت

على نواب الرئيس استنزاف لكيان

■ رفض ترشيح وزير التربية السابق النائب خضير الخزاعي





AL - MADA

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير _ فخري كريم __

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ۱۰۲ – زقاق ۱۳

مدير التحرير التنفيذي مدير تحرير الملاحق

_ عامر القيسي ____ علي حسين _

فاکس:۲۳۲۲۸۹ كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:۸۲۷۲ أو ۷۳٦٦ هاتف: ۹۰۸۸۷۱۷. ۱۷۱۷۹۸۰ هاتف: ۲۳۲۲۷۵ – ۲۳۲۲۲۲۲

بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تلیفاکس: ۷٥٢٦١٦ . ۷٥٢٦١٧

_ نزار عبدالستار __

مدير التحرير الاداري مدير التحرير الثقافي سكرتير التحرير الفني

مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/

البريئين من السجون العراقية.

_ علاء المفرجي ____ ماجد الماجدي _

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع

المدير الفني

خالد خضير

General Political Daily Issued by : Al – Mada **Establishment for Mass** Media, culture & Art

الدولة وأموالها.

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون